



2021/02/04م



حفظه الله ،،،

سعادة الأخ/ د. رشدي وادي
وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

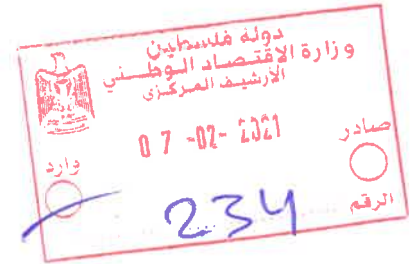
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع: بشأن قراءة حول صادرات قطاع غزة لعام 2020م

تهديكم الأمانة العامة لمجلس الوزراء تحياتها، وبالإشارة للموضوع أعلاه،
وعطفاً على كتاب وزارة الداخلية والأمن الوطني الوارد إلينا رقم (481) بتاريخ 2021/02/03م،
بشأن قراءة حول صادرات قطاع غزة لعام 2020م، لاطلاعكم الكريم، شاكرين لكم حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

نائب أمين عام مجلس الوزراء



مرفقات:

- المراسلات بالخصوص.

نسخة ل:

- الملف

Minister Office



دولة فلسطين

وزارة
الداخلية
والأمن الوطني
مكتب الوزير

التاريخ : 20 جمادى ثان 1442 هـ

02 فبراير 2021 م

حفظه الله ،

سعادة الأخ / نائب أمين عام مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الموضوع /

بشأن قراءة حول صادرات قطاع غزة لعام 2020م

نهديكم جُـل تحياتنا، ونتمنى لكم موفـور الصحة والعافية.

بالإشارة للموضوع المذكور أعلاه، مرفق طيه- كتاب مدير عام جهاز الأمن الداخلي، بشأن قراءة تحليلية تسلط الضوء حول صادرات قطاع غزة لعام 2020 م .

وعليه، نأمل من سيادتكم نحو عرض الموضوع على جلسة متابعة العمل الحكومي .

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،،



لواء / توفيق عبد الناصر

وكيل وزارة الداخلية والأمن الوطني

دولة فلسطين	
الامانة العامة لمجلس الوزراء	
<input checked="" type="checkbox"/> واردة	<input type="checkbox"/> صادر
03-02-2021	
رقم: 481	

نسخة مع الاحترام /

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني
وحدة مجلس الوزراء



State of Palestine
Ministry of Interior & National Security
Interior Security

دولة فلسطين
وزارة الداخلية والأمن الوطني
جهاز الأمن الداخلي

الأحد

2021/01/31 م

الأخ اللواء/ توفيق أبو نعيم "أبو عبد الله" حفظكم الله،
وكيل وزارة الداخلية والأمن الوطني
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

مكتب وزير الداخلية
بريد خاص
- 2 - 02 - 2021
204
صادر رقم:

الموضوع/ قراءة حول صادرات قطاع غزة لعام 2020 م

نرفق لسيادتكم طيه قراءة تحليلية تسلط الضوء حول صادرات قطاع غزة لعام 2020 م.

لطفًا للعالم والاطلاع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير



احاط
مذكرة مستند / سلف
مركز تحليل
3/2/21

الأمن الداخلي - مكتب المدير العام
مصادر 01-02-2021
رقم 434



الأخ العميد/ أبو ربيع حفظكم الله،
مساعد المدير العام لشؤون المعلومات
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع/ تقرير معلوماتي تحليلي احصائي حول صادرات قطاع غزة لعام 2020م

✳ تمهيد:

مما لا شك فيه أن كل الاقتصاديات حول العالم تهتم بتنوع النشاط الاقتصادي لديها مما يمنحها طوق حماية في حالات الأزمات أو تآثر قطاع اقتصادي معين بسبب أي ظروف طارئة عليه، إلا أن التنمية الحقيقية على كافة القطاعات الاقتصادية صعبة للغاية ومن المستحيل الوصول لها، لذا فلا بد من التركيز على النشاطات التي تعود بأقصى المدخولات والإيرادات للدولة، وطالما أن الأسواق المحلية لن تستوعب كميات العرض لأي منتج فإن قطاف ثمرة هذه التنمية هو التصدير.

✳ نظرة عامة حول صادرات القطاع:

➤ أولاً/ صادرات انهارت بفعل الحصار:

- منتجات الوورد: حيث كان يشكل انتاج الوورد جزءاً كبيراً من صادرات القطاع باتجاه العالم وخاصة أوروبا.
- منتجات الحمضيات وزيت الزيتون: طالما اشتهرت الحمضيات الساحلية المصدرة من القطاع بجودتها كما أن أجود أنواع زيت الزيتون من فلسطين.

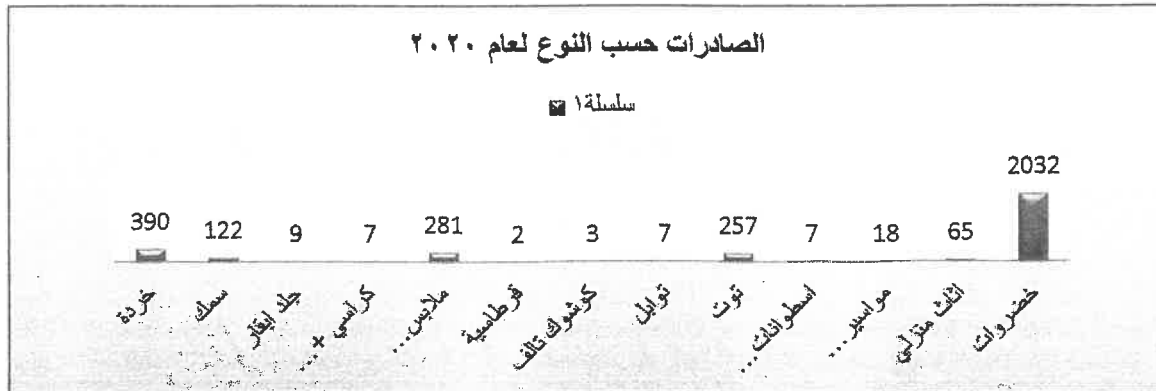
➤ ثانياً/ صادرات تعاني ولكنها لا تزال قائمة:

- الخضراوات، الفراولة، الخردة، ملابس وأقمشة، الأسماك، الأثاث.

✳ معوقات التصدير من القطاع:

- الحصار المفروض من قبل الاحتلال وأعوانه.
- محدودية المواد اللازمة للإنتاج.
- ضعف الاهتمام الحكومي بالتنمية في القطاعات الرئيسية وضعف التنوع في الصادرات، وترك المجال لنشاط المؤسسات والجمعيات المحلية أو الأجنبية.
- التغيرات المناخية، والصحية العامة.

✳ صادرات القطاع إحصائياً حسب المنتج:



خردة	سمك	جلد ابقار	كراس ي + خزانات	ملابس واقمشة	قرطاس ية	كوشو ك تالف	توابل	توت	اسطوانا ت اكسج ين	مواسير حديد وبلاستيك	اثاث منزلي	خضروات
390	122	9	7	281	2	3	7	257	7	18	65	2032

❏ صادرات القطاع إحصائياً حسب الشهر:



الشهر	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
عدد الشاحنات	475	350	309	353	270	200	125	114	181	316	507	3200

❖ التحليل:

- من الواضح أن عام 2020 شهد أصعب الظروف الاقتصادية على المنتج المحلي والتصدير، فقد تأثر على فترتين بالحالة الوبائية في القطاع، والتي أوقف النشاط الاقتصادي وعجلة التصدير بشكل عام، فقد سجلت فترتي موجات كورونا أقل الأرقام على مستوى الصادرات من القطاع فيما اختلف التأثير على الأرقام بين الموجة الأولى، والتي بدأت منذ نهاية فبراير ارهاصاتهما عن موجة تفشي الوباء الحقيقية والتي بدأت مطلع أغسطس 2020 واستمرت حتى أكتوبر والذي شهد بدء حالة التعايف على مستوى أرقام التصدير.

❏ الفترة ما بين مارس وحتى مايو:

- فيما يعزى الانخفاض في الصادرات من مارس حتى مايو إلى قلة صادرات الخضروات والذي كان نتيجة للقرار الحكومي بوقف الصادرات من السلع الأساسية بسبب التخوف من ارتفاع الأسعار خلال جائحة كورونا، والذي تصادف مع انتهاء موسم التوت "الفرولة" مع نهاية شهر فبراير، فيما سجلت صادرات الأقمشة أرقاماً جيدة خلال نفس الفترة (بسبب تشغيل مصانع الأقمشة في القطاع لإنتاج كميات كبيرة من المنتجات القماشية الخاصة بالحماية من كورونا مثل الكمادات، أفرهول، أرواب) لكنها لم تعوض الانخفاض في المنتجات الزراعية.
- خلال هذه الفترة لم تسجل المنتجات التالية أي أرقام "التوت، التوابل، الكاوتشوك، التالف، الموبيليا" والسبب هو حالة الإغلاق التي شهدتها هذه الفترة، وكذلك انتهاء موسم التوت، كما شهدت صادرات الخردة والحديد والألنيوم انخفاضاً حاداً فقد سجلت 1.5% فقط من مقدار الصادرات في الربع الأخير من العام، فيما شهدت صادرات السمك انخفاضاً أيضاً في هذه الفترة، وذلك لأسباب تتعلق بموسمية الأسماك، وكميات الطلب عليها.

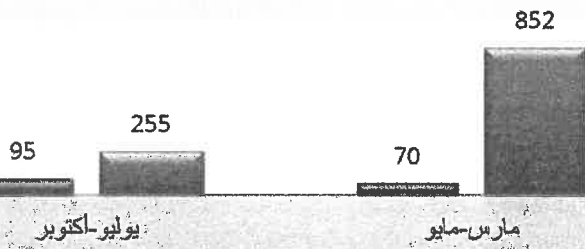
□ الفترة من يوليو حتى أكتوبر:

- سجلت هذه الفترة أقل أرقام للمصادرات ويعزى ذلك لتأثر عمليات الإنتاج في القطاع بحالة الإغلاق المستمر خلال هذه الفترة والقيود المفروضة على النشاط الاقتصادي بسبب الظروف الصحية العامة، وقد جاءت الأرقام كالتالي بالترتيب 181,114,125,200 (عدد الشاحنات المصدرة خلال الفترة).

- شهدت نفس الفترة من العام ارتفاعاً في صادرات الخردة والحديد والألمنيوم وذلك بعد السماح للقطاع بتصدير هذه الكميات ليتم فرمها في معبر كرم أبو سالم إلا أن بعض أنواع الخردة لا تستطيع مكنة الضرم أو الكسارة التعامل معها وتحتاج لماكنات ذات مواصفات أعلى، ومن خلال الجدول فقد سجل هذه القطاع تصدير 169 شاحنة بنسبة ارتفاع عن فترة مارس- مايو 90٪.

الصادرات للخضروات والأقمشة خلال موجتي كورونا ٢٠٢٠

■ أقمشة ■ خضراوات



- خلال هذه الفترة انخفضت صادرات الخضراوات بشكل واضح فيما سجلت صادرات الأقمشة ارتفاعاً، ويعزى ذلك لتأثيرات الوباء الاقتصادية، والذي نشط قطاع الملابس على حساب تشييط قطاع الزراعة، بسبب قيود الحركة اليومية للمواطنين، وكما نلاحظ في المخطط المرفق أن فترات الوباء ارتفعت صادرات الملابس ولكنها لم تعوض الانخفاض في صادرات الخضراوات والذي كانت نسبته 70٪، فيما حقق قطاع الأقمشة ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 26٪.

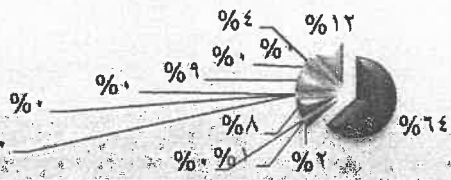
❖ التحليل:

- من خلال الجدول والرسم البياني لصادرات القطاع، يمكن فهم شكل الصادرات بشكل أوضح حيث أن الزراعة تشكل القطاع الأكثر تأثيراً في الصادرات حيث أنها تشكل 63.5٪ من إجمالي الصادرات وتليها بعد ذلك الخردة والأقمشة والتوت والسمك على الترتيب.

- أضعف الأرقام جاءت للقرطاسية

نسب مكونات صادرات القطاع

■ مواسير حديد وبلاستيك ■ أثاث منزلي ■ خضراوات
■ توابل ■ توت ■ اسطوانات اكسجين
■ ملابس وأقمشة ■ قرطاسية ■ كوشوك تالف
■ سمك ■ جلد أبقار ■ كراسي + خزانات
■ خردة



والكاوتشوك التالف، كما أن الأرقام تشكل اشعار تنبيه للمنتج المحلي فقد سجلت التوابل نفس عدد الشاحنات المسجلة للموبيليا وهذا يعتبر مستغرباً فالمطلوب لإنتاج الموبيليا من ادوات ومعدات وأيدي عاملة واماكن ومواد خام يضاهاى المطلوب لإنتاج التوابل أضعاف مضاعفة، فيما لا تزال أعداد شاحنات تصدير جلود الأبقار منخفضة وذلك يعزى لأمرين الأول موسمية النشاط وقلة أعداد رؤوس المواشي التي يتم استهلاكها يومياً في القطاع وذلك بسبب قلة الطلب في القطاع والتعداد السكاني القليل.

❏ التقييم:

يعتبر النشاط الاقتصادي لصادرات القطاع ضعيف جداً ويتسم بالتذبذب ويخضع للتغيرات السياسية والميدانية والضغط من الاحتلال والقوى المحاصرة للقطاع، وعلى الرغم من ذلك فهناك بصيص أمل يمكن الولوج من خلاله وتطويره للوصول إلى جزء صلب يُحافظ عليه حتى في أقصى الظروف مما يزيد من الإيراد الحكومي والذي سيدر بالنفع على المواطن في نهاية المطاف.

يلاحظ أن عدد من أنواع الصادرات استجبت بسبب ظروف جائحة كورونا مثل الأقمشة والملابس الطبية فيما انخفضت صادرات أخرى بسبب ظروف الإغلاق الذي استمر لفترات طويلة، فيما استجبت بعض الأنواع على التصدير والتي خرجت لأول مرة من القطاع مثل (زيت الزيتون - الحديد المكبوس - الشبسي - الشتوي - الأثاث - الملابس).

يمكن تحقيق اختراق في بعض نوعيات الصادرات وذلك من خلال تسخير التركيز والامكانيات للقطاعات التي يمكن ان تنشيط دون تأثير الاحتلال عليها خاصة وأن كل السلع يسمح بتصديرها للخارج دون الضفة والداخل دون شروط او قيود وهي كالتالي:

- الزراعة.
 - اعادة تدوير الكاوتشوك ونتاج المطاط الخام وتصديره.
 - انتاج التوابل وتصديرها.
 - الخردة، من خلال استيراد كسارة أحدث يمكن لها التعامل مع خامات أخرى أكثر تعقيداً، وتصديرها خارجياً.
- وما أمكن ملاحظته أنه لا يوجد خطة واضحة للمؤسسات التجارية أو الإنتاجية للتعامل مع الصادرات وتطويرها، كما يغيب الدور التخطيطي من قبل الوزارات المختصة والتي اقتصر نشاطها على الرقابة والتقييم.

❏ التوصيات:

◀ لجنة العمل الحكومي:

- تشكيل لجنة دائمة من كافة المكونات ذات العلاقة (الاقتصاد، الزراعة، الصناعة، التجارة، الغرف التجارية، رجال الاعمال، المستوردين) للتخطيط لعملية التصدير ودراسة الإمكانيات والأهداف المرجوة.

◀ إدارة الأمن الاقتصادي:

- التواصل مع وزارة الاقتصاد والحصول على البيانات المالية لكميات التصدير وقيمة الإيراد والدخل الحكومي من التصدير.

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

إدارة التحليل والدراسات